

سبتمبر 2026

التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

تراجع الأسواق في ظل ارتفاع أسعار الفائدة والنفط الخام والتوترات الجيوسياسية...

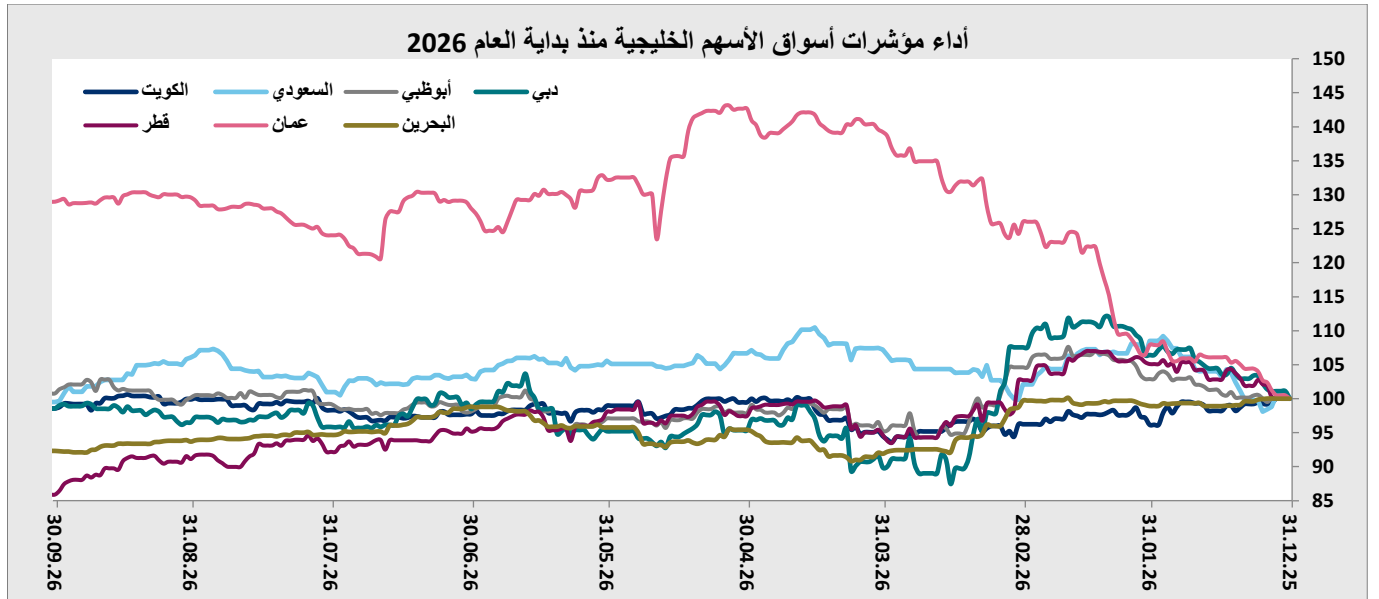
سجلت أسواق الأسهم الخليجية أكبر تراجع شهري لها في عشرة أشهر في سبتمبر 2026، في ظل تعثر الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب في الشرق الأوسط، إلى جانب الهجمات التي استهدفت منشآت نفطية في السعودية، ما دفع أسعار النفط الخام إلى تسجيل أعلى مستوياتها في نحو أربعة أشهر. ولامست العقود الآجلة لمزيج خام برنت مستوى 109 دولار أمريكي للبرميل بحلول منتصف الشهر، قبل أن تتراجع جزئياً لتنتهي الشهر بمكاسب تجاوزت نسبتها 14 في المائة، وذلك عقب تقارير أشارت إلى احتمال امتداد الحرب بين إيران والولايات المتحدة إلى ما بعد انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة. كما ساهمت التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول في تعزيز موجة ترجمات واسعة النطاق شملت مختلف فئات الأصول عالمياً، فيما لامست عائدات سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات مستوى 5.24 في المائة خلال الأسبوع الأخير من الشهر. إلا أن المعدلات تراجعت هامشياً، فيما سجلت الأسواق العالمية ارتفاعاً محدوداً في آخر جلسات الشهر عقب صدور تقرير أظهر تحسن الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة، إلى جانب تسجيل مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي قراءة أقل من المتوقع لشهر أغسطس 2026.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	9,167.9	(1.3%)	(3.5%)	174.1	8.0	16.6	1.4	2.4%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	10,212.6	(7.1%)	17.5%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	9,094.6	(1.5%)	9.5%					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,779.4	(1.3%)	(1.4%)					
السعودية	10,440.6	(6.2%)	(0.5%)	2,436.3	20.8	15.5	2.0	3.9%
أبوظبي	10,070.3	0.6%	0.8%	702.5	6.6	17.3	2.3	2.5%
دبي	5,960.5	2.1%	(1.4%)	261.2	3.8	9.1	1.7	5.3%
قطر	9,244.5	(5.7%)	(14.1%)	153.3	2.1	11.2	1.1	3.9%
البحرين	1,907.8	(1.5%)	(7.7%)	70.5	0.04	15.1	1.2	4.2%
عمان	7,566.8	(0.5%)	29.0%	57.5	2.4	13.8	1.6	3.8%
إجمالي الأسواق الخليجية	3,855.3			43.8	15.0	1.9	3.7%	

المصدر: بحث كامكو إنفست

وتراجع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 3.5 في المائة خلال شهر سبتمبر 2026، مسجلاً أكبر انخفاض شهري له منذ نوفمبر 2025. وجاء هذا التراجع في ظل انخفاض واسع النطاق شمل الأسواق الخليجية وعدداً من الاقتصادات العالمية الرئيسية. وسجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تاسي) أكبر تراجع شهري خلال الشهر، منخفضاً بنسبة 6.2 في المائة ليصل إلى أدنى مستوياته منذ اندلاع الحرب. وجاءت قطر في المرتبة التالية بتراجع بلغت نسبته 5.7 في المائة، فيما سجلت البحرين والكويت وعمان انخفاضات أقل نسبياً. وفي المقابل، خالفت أسواق الإمارات الاتجاه العام وسجلت مكاسب خلال الشهر، إذ ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 2.1 في المائة، فيما سجل سوق أبوظبي مكاسب أقل بلغت نسبتها 0.6 في المائة. ومع التراجع المسجل في سبتمبر 2026، أصبح أداء مؤشر مورجان ستانلي الخليجي سلبياً على صعيد كل من الأداء منذ بداية العام حتى تاريخه والربع الثالث من العام.

وعلى مستوى الأداء القطاعي لهذا الشهر، سجلت جميع قطاعات الأسواق الخليجية تقريباً تراجعاً في سبتمبر 2026. وسجل قطاع السلع طويلة الأجل أكبر انخفاض بنسبة 12.4 في المائة، تلاه قطاع إنتاج الأغذية وقطاع المرافق العامة بتراجع بلغت نسبته 9.7 في المائة و7.8 في المائة، على التوالي. كما سجل قطاع البنوك والطاقة تراجعاً بنحو 2 في المائة. وفي المقابل، اقتصرت قائمة القطاعات الرابحة على قطاع العقارات فقط، الذي سجل مكاسب بنسبة 0.6 في المائة.



الكويت

تراجعت مؤشرات بورصة الكويت في سبتمبر 2026، في ظل انخفاض واسع النطاق شمل معظم القطاعات، إذ أثرت التوترات الجيوسياسية الإقليمية وتقلبات أسعار النفط والمخاوف المرتبطة بالإمدادات على معنويات المستثمرين. كما شهد السوق تقلبات يومية ملحوظة، إذ تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 1.03 في المائة في 22 سبتمبر 2026، قبل أن يعاود الارتفاع بنسبة 0.86 في المائة في 23 سبتمبر 2026. وعلى مستوى مؤشرات السوق المختلفة، سجل مؤشر السوق الرئيسي 50 أكبر تراجع شهري بنسبة 7.1 في المائة، ما عكس الضعف واسع النطاق الذي سجلته الأسهم المدرجة ضمن المؤشر. كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق العام بنسبة 1.5 في المائة و1.33 في المائة، على التوالي، فيما سجل مؤشر السوق الأول انخفاضاً أقل نسبياً بلغت نسبته 1.30 في المائة خلال الشهر. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه، تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 3.5 في المائة، فيما انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 1.4 في المائة. وفي المقابل، سجل كل من مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق الرئيسي مكاسب قوية بلغت نسبتهما 17.5 في المائة و9.5 في المائة، على التوالي. وخلال الشهر، أبقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم دون تغيير عند 3.50 في المائة، على الرغم من قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وعدد من البنوك المركزية في الدول الخليجية برفع أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، مالت الكفة بوضوح لصالح القطاعات المتراجعة، إذ سجل 11 من أصل 13 مؤشراً قطاعياً انخفاضاً خلال شهر سبتمبر 2026. وسجل مؤشر قطاع التكنولوجيا أكبر تراجع خلال الشهر، منخفضاً بنسبة 50.1 في المائة، تلاه مؤشرا قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع المرافق العامة بتراجع بلغت نسبته 7.4 في المائة و3.6 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، تصدر مؤشر قطاع التأمين قائمة القطاعات الراجعة في سبتمبر 2026 بمكاسب بلغت نسبتهما 11.0 في المائة، تلاه مؤشر قطاع الرعاية الصحية بارتفاع بلغت نسبته 4.5 في المائة.

وجاء تراجع مؤشر قطاع التكنولوجيا انعكاساً لانخفاض سهم شركة الأنظمة الآلية، وهو السهم الوحيد المدرج ضمن مؤشر القطاع. كما تراجعت مؤشرات القطاعات ذات القيمة السوقية الكبيرة، وفي مقدمتها قطاع البنوك، في ظل انخفاض أسعار أسهم معظم البنوك قبيل موسم إعلان النتائج المالية. وجاء تراجع مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض سهم شركة نقل وتجارة

المواشي بنسبة 15.1 في المائة. وفي قطاع الاتصالات، تراجعت أسعار جميع الأسهم المكونة للمؤشر خلال الشهر، وفي مقدمتها سهم مجموعة ديجيتس ديجيتال وأوريدو بانخفاض بلغت نسبته 9.3 في المائة و4.0 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، جاءت مكاسب قطاع التأمين مدفوعة بصفة رئيسية بالفقرة التي سجلها سهم شركة الأولى للتأمين التكافلي بنسبة 240.4 في المائة، فيما تلقى مؤشر قطاع الرعاية الصحية دعماً من ارتفاع سهم شركة التقدم التكنولوجي بنسبة 20.7 في المائة.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، تصدر سهم شركة الأولى للتأمين التكافلي قائمة الأسهم الرابحة بمكاسب بلغت نسبتها 240.4 في المائة، تلاه سهم شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية وشركة الاستشارات المالية الدولية بمكاسب بلغت نسبتها 68.2 في المائة و36.7 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأسهم المتراجعة، فقد تصدر سهم شركة الأنظمة الآلية قائمة الخسائر بانخفاض بلغت نسبته 50.1 في المائة، تلاه سهم بيت الاستثمار الخليجي وشركة المعدات القابضة بتراجع بلغت نسبته 37.1 في المائة و21.9 في المائة، على التوالي. وعلى مستوى أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 42.2 في المائة ليصل إلى 9.3 مليار سهم في سبتمبر 2026. كما ارتفعت القيمة الإجمالية للتداولات بنسبة 37.7 في المائة لتصل إلى 2.4 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.8 مليار دينار كويتي خلال أغسطس 2026.

السعودية:

تراجع المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تاسي) في سبتمبر 2026، في ظل حالة الحذر التي سادت معنويات المستثمرين نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والهجمات التي استهدفت البنية التحتية لقطاع الطاقة في السعودية، إلى جانب تقلبات أسعار النفط والمخاوف المرتبطة بالإمدادات. وعلى الرغم من استئناف تحميل ناقلات النفط الخام في ينبع عقب إعادة تشغيل خط أنابيب شرق-غرب، بما دعم آفاق الصادرات، إلا أن استمرار الاضطرابات في مضيق هرمز أبقى معنويات السوق تحت الضغوط.

واستهل المؤشر تداولات الشهر على ارتفاع، مسجلاً مستوى إغلاق بلغ 11,100.7 نقطة في بداية جلسة 1 سبتمبر 2026، قبل أن يتراجع خلال الجلسات اللاحقة. وظل المؤشر بعد ذلك يتحرك ضمن نطاق متقلب حتى نهاية الشهر، لينتهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 10,440.6 نقطة، منخفضاً بنسبة 6.2 في المائة، ومسجلاً أدنى مستوى إغلاق له منذ يناير 2026. كما سجل مؤشر تاسي أكبر تراجع يومي له خلال الشهر في 29 سبتمبر 2026، منخفضاً بنسبة 1.17 في المائة إلى 10,455.6 نقطة. ودفع التراجع المسجل في سبتمبر 2026 أداء المؤشر منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه إلى المنطقة السلبية، مسجلاً تراجعاً بنسبة 0.5 في المائة. وخلال الشهر، رفعت السعودية معدل اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.50 في المائة و4.00 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد نشاط السوق الرئيسية، شهد الشهر إدراج شركة أرماح الرياضية ضمن قطاع الخدمات الاستهلاكية.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، عكست المؤشرات اتساع نطاق التراجع الذي سجله السوق خلال الشهر. وسجل مؤشر قطاع الإعلام أكبر انخفاض بنسبة 14.9 في المائة، بعد تراجع جميع الأسهم المكونة له. وجاء بعده كل من مؤشري قطاع السلع طويلة الأجل وقطاع الخدمات التجارية والمهنية، بانخفاض بلغت نسبته 12.8 في المائة و12.7 في المائة، على التوالي. وفي قطاع الطاقة، تراجع سهم أرامكو السعودية بنسبة 3.2 في المائة خلال الشهر. كما انخفض مؤشر قطاع البنوك، أحد القطاعات ذات القيمة السوقية الكبيرة، بنسبة 5.8 في المائة. وعلى مستوى البنوك الكبرى، تراجع سهم البنك الأهلي السعودي ومصرف الراجحي بنسبة 8.0 في المائة و6.2 في المائة، على التوالي، في حين ارتفع سهم البنك العربي الوطني بنسبة 2.2 في المائة خلال الشهر. وفي قطاع الاتصالات، تعرض المؤشر للضغوط نتيجة تراجع جميع الأسهم المكونة له، بما في ذلك سهم شركة اتحاد عذيب للاتصالات الذي انخفض بنسبة 6.3 في المائة، وسهم شركة الاتصالات السعودية بنسبة 4.4 في المائة، وسهم شركة اتحاد اتصالات بنسبة 3.4 في المائة. وفي قطاع المرافق العامة، تراجعت جميع الأسهم المكونة للمؤشر، وتصدرت الخسائر كل من شركة مياهنا وشركة أكوا باور بانخفاض

بلغت نسبته 14.6 في المائة و12.8 في المائة، على التوالي، في سبتمبر 2026.

الإمارات

ارتفع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام بنسبة 0.6 في المائة خلال شهر سبتمبر 2026، مسجلاً مكاسبه للشهر الرابع على التوالي بعد ارتفاعه بنسبة 0.9 في المائة في أغسطس 2026، لينتهي تداولات الشهر عند مستوى 10,070.3 نقطة. وعلى مستوى الأداء القطاعي، غلب الاتجاه الإيجابي على الأداء القطاعي بصفة عامة، إذ سجلت ثمانية من أصل عشرة مؤشرات قطاعية مدرجة في السوق مكاسب خلال الشهر، ما دعم الاتجاه الصعودي للمؤشر العام، في حين سجل المؤشران المتبقيان تراجعاً خلال الفترة ذاتها. وجاء الأداء الإيجابي للمؤشر مدفوعاً بصفة رئيسية بمكاسب القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، وفي مقدمتها قطاع العقارات (+6.3 في المائة) وقطاع الاتصالات (+1.7 في المائة). وجاء تحسن أداء مؤشر قطاع العقارات خلال الشهر مدفوعاً بصفة رئيسية بالقفزة التي سجلها سهم مجموعة أرام بنسبة 35.5 في المائة، فيما تلقى مؤشر قطاع الاتصالات دعماً من ارتفاع سهم مجموعة الإمارات للاتصالات بنسبة 1.2 في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، سجل مؤشر قطاع المواد الأساسية تراجعاً هامشياً بنسبة 3.1 في المائة خلال الشهر، في ظل انخفاض سهم شركة فيرتيغلوب، إحدى الشركتين المكونتين للمؤشر، بنسبة 1.5 في المائة. أما مؤشر القطاع المالي، فسجل نمواً شهرياً بنسبة 0.1 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 18,154.7 نقطة، مدفوعاً بصفة رئيسية بالارتفاع الملحوظ الذي سجلته عدد من الأسهم ذات الثقل الوزني الكبير، وفي مقدمتها بنك أبوظبي التجاري (+12.3 في المائة) وبنك الشارقة (+23.5 في المائة)، ما دعم أداء المؤشر ككل.

وسجل المؤشر العام لسوق دبي المالي مكاسبه للشهر الثاني على التوالي، مرتفعاً بنسبة 2.1 في المائة، وهي أكبر مكاسب شهرية على مستوى الأسواق الخليجية خلال الشهر، لينتهي تداولات سبتمبر 2026 عند مستوى 5,960.5 نقطة. وعلى مستوى الأداء القطاعي، مالت الكفة لصالح القطاعات الراحبة، إذ سجلت خمسة من أصل ثمانية مؤشرات قطاعية مكاسب خلال شهر سبتمبر 2026، فيما سجل مؤشرين من أصل المؤشرات الثلاثة المتبقية تراجعاً. وتصدر مؤشر قطاع الاتصالات قائمة المكاسب في سبتمبر 2026 بارتفاع بلغت نسبته 6.9 في المائة، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2049.1 نقطة، تلاه مؤشر قطاع العقارات بنمو بلغت نسبته 5.7 في المائة. وسجلت جميع الشركات السبع المكونة لقطاع العقارات ارتفاعاً في أسعار أسهمها خلال الشهر، بقيادة سهم الاتحاد العقارية الذي ارتفع بنسبة 11.4 في المائة. وفي قطاع خدمات الاتصالات، ارتفع سهم شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بنسبة 6.9 في المائة خلال الشهر. كما سجل مؤشر القطاع المالي ارتفاعاً بنسبة 2.3 في المائة خلال سبتمبر 2026، لينتهي الشهر عند مستوى 4,386.7 نقطة، مدعوماً بمكاسب غالبية الشركات المكونة للقطاع، بما في ذلك ارتفاع سهم بنك الإمارات للاستثمار بنسبة 7.1 في المائة. وفي المقابل، تراجع مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية بنسبة 5.0 في المائة خلال سبتمبر 2026 لينتهي الشهر عند مستوى 1,190.8 نقطة، فيما انخفض مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 4.3 في المائة خلال الفترة ذاتها لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 74.5 نقطة.

قطر

واصلت بورصة قطر تراجعها للشهر الرابع على التوالي في سبتمبر 2026، مسجلة ثاني أكبر انخفاض شهري على مستوى الأسواق الخليجية. وجاء هذا الأداء الضعيف مدفوعاً بصفة رئيسية بحالة الحذر التي سادت معنويات المستثمرين في ظل التوترات الجيوسياسية الإقليمية، وتقلبات أسعار النفط، والمخاوف من اضطرابات محتملة في الإمدادات. كما سجل مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم تراجعاً بنسبة 5.4 في المائة، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 3,640.36 نقطة. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه، تراجع مؤشر بورصة قطر 20 بنسبة 14.1 في المائة، مسجلاً أكبر انخفاض على مستوى الأسواق الخليجية، فيما انخفض مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 10.3 في المائة.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، غلبت التراجعات على الأداء القطاعي بصورة واضحة، إذ سجلت ستة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية انخفاضاً في سبتمبر 2026. وفي المقابل، تصدر قطاع التأمين قائمة القطاعات الراححة بمكاسب هامشية بلغت نسبتها 0.3 في المائة. وسجل مؤشر قطاع العقارات أكبر تراجع بين المؤشرات القطاعية، منخفضاً بنسبة 7.8 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,295.63 نقطة. وتلاه مؤشرا قطاع النقل وقطاع الاتصالات بتراجع بلغت نسبته 7.5 في المائة و7.2 في المائة، على التوالي. كما تراجعت غالبية الأسهم المكونة لقطاع الصناعة خلال الشهر، وتصدر سهمها شركة قطر لصناعة الألمنيوم وشركة الخليج الدولية للخدمات قائمة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته 10.7 في المائة و7.5 في المائة، على التوالي. وخلال الشهر، تراجع سهمها فودافون قطر وأوريدو، وهما السهمان المكونان لقطاع الاتصالات، بنسبة 8.9 في المائة و6.7 في المائة، على التوالي. وفي قطاع البنوك، سجلت أسهم معظم البنوك المدرجة تراجعاً خلال الشهر. كما انخفضت جميع الأسهم المكونة لقطاع العقارات، وتصدر سهمها شركة بروة العقارية والشركة المتحدة للتنمية التراجعات بانخفاض بلغت نسبته 10.0 في المائة و6.0 في المائة، على التوالي. وتعرض قطاع التأمين أيضاً للضغط، في ظل تراجع سهمي المجموعة الإسلامية القطرية للتأمين وشركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي بنسبة 8.0 في المائة و4.5 في المائة، على التوالي. وفي قطاع النقل، سجلت جميع الأسهم المكونة للمؤشر انخفاضاً في سبتمبر 2026، وتصدر سهم شركة الملاحة القطرية قائمة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته 7.7 في المائة، تلاه سهم شركة قطر لنقل الغاز (ناقلات) الذي تراجع بنسبة 7.6 في المائة، بما عكس الضعف واسع النطاق لأداء القطاع خلال الشهر.

البحرين

تراجع المؤشر العام لبورصة البحرين بنسبة 1.5 في المائة خلال شهر سبتمبر 2026، مسجلاً انخفاضه الشهري الثالث على التوالي بعد تراجعه بنسبة 1.0 في المائة في أغسطس 2026، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,907.8 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، غلب الاتجاه السلبي على السوق، إذ سجلت ستة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية تراجعاً في سبتمبر 2026، بما في ذلك قطاعا المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية الكمالية. وسجل قطاع المواد الأساسية أكبر تراجع على مستوى جميع القطاعات خلال الفترة، منخفضاً بنسبة 5.6 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 3,730.5 نقطة، تلاه مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية (-5.4 في المائة)، ثم مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية (-2.7 في المائة). وسجل سهم ألنوم البحرين، الشركة الوحيدة المدرجة ضمن قطاع المواد الأساسية، تراجعاً بنسبة 5.6 في المائة خلال سبتمبر 2026. وفي المقابل، كان قطاع العقارات المؤشر القطاعي الوحيد الذي سجل نمواً خلال الشهر، إذ ارتفع بقوة بنسبة 12.3 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,786.6 نقطة، مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع سهم عقارات السيف، أحد الأسهم ذات الثقل الوزني الكبير في القطاع، بنسبة 18.7 في المائة.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 تراجعاً هامشياً بنسبة 0.5 في المائة خلال شهر سبتمبر 2026، لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 7,566.8 نقطة. وأدى هذا الانخفاض الشهري المحدود إلى تقليص مكاسب المؤشر منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه إلى 29.0 في المائة، مع بقائها الأعلى على مستوى الأسواق الخليجية. وعلى صعيد الأداء القطاعي، لم يكن التراجع شاملاً، إذ سجل مؤشر واحد فقط من أصل المؤشرات القطاعية الثلاثة انخفاضاً في سبتمبر 2026. وكان مؤشر قطاع الخدمات الوحيد الذي تراجع، منخفضاً بنسبة 1.7 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 3,009.4 نقطة. وجاء تراجع مؤشر قطاع الخدمات نتيجة انخفاض أسعار أسهم عدد من الأسهم المهمة المكونة للقطاع، من بينها سهم شركة صحار للطاقة (-13.6 في المائة) وسهم شركة الأسماك العمانية (-8.7 في المائة). وفي المقابل، ارتفع مؤشر القطاع المالي بنسبة 1.7 في المائة خلال سبتمبر 2026، فيما سجل مؤشر القطاع الصناعي نمواً بنسبة 2.1 في المائة خلال الفترة ذاتها. ودعمت الارتفاعات الملحوظة في أسعار أسهم عدد من الأسهم، من بينها بنك عمان العربي (+31.3 في المائة) وشركة المدينة للاستثمار القابضة (+6.8 في المائة)، الأداء الإيجابي لمؤشر القطاع المالي خلال الشهر. وبالمثل، ساهم ارتفاع أسعار أسهم عدد من الشركات ذات الثقل الوزني الكبير في القطاع الصناعي، من بينها شركة ريسوت للأسمنت (+10.4 في المائة) وشركة عمان كلورين (+8.3 في المائة)، في دعم نمو مؤشر القطاع الصناعي خلال الشهر.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست